قرار لمجلس المنافسة عدد 179/ق/2023 صادر في 11 من ربيع الأول 1445 (27 سبتمبر 2023) المتعلق بإحداث منشأة مشتركة بين كل من شركة «ZF Friedrichshafen AG» وشركة «KPIT Technologies Limited».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 11 من ربيع الأول 1445 (27 سبتمبر 2023) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقا لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 128/ع ت إ/2023 بتاريخ 17 من ذي الحجة 1444 (6 يوليو 2023)، المتعلق بإحداث منشأة مشتركة بين كل من شركة «ZF Friedrichshafen AG» وشركة «KPIT Technologies Limited» ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة رقم 2023/0141 بتاريخ 21 من ذي الحجة 1444 (10 يوليو 2023)، القاضي بتعيين السيد هاشم بنهاشم مقررا في الموضوع طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 13 من محرم 1445 (31 يوليو 2023) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 6 محرم 1445 (24 يوليو 2023) والذي يمنح أجل 10 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية لم يبدوا أي ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 7 محرم 1445 (25 يوليو 2023) ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد محمد هشام بوعياد ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 11 من ربيع الأول 1445 (27 سبتمبر 2023) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن عملية التركيز المعنية كانت موضوع عقد مبرم بين الأطراف المعنية بتاريخ 27 أبريل 2023 ينص على إحداث منشأة مشتركة بين كل من شركة «ZF Friedrichshafen AG» وشركة «KPIT Technologies Limited» ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بإحداث منشأة مشتركة بين كل من شركة «ZF Friedrichshafen AG» وشركة «KPIT Technologies Limited»، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن إحداث منشأة مشتركة يشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه، عندما تقوم هذه الأخيرة بشكل دائم بكافة مهام كيان اقتصادي مستقل، مما يستوجب توفر ثلاثة شروط: أولا أن تكون المنشأة المشتركة خاضعة للمراقبة المشتركة من طرف كل مساهميها، ثانيا أن تعمل بطريقة مستدامة، ثالثا أن تؤدي جميع وظائف كيان اقتصادي مستقل ؛

وحيث يستفاد من عناصر ملف التبليغ أن المنشأة ستخضع للمراقبة المشتركة من قبل كل شركة «ZF Friedrichshafen AG» وشركة «KPIT Technologies Limited»، وبالتالي فإن الشرط الأول السالف الذكر قد تم استيفاؤه ؛

وحيث إنه واستنادا للوثائق المدلى بها فإن المنشأة المشتركة تعمل بشكل دائم في السوق، وبذلك فإن الشرط الثاني المتعلق باشتغال المنشأة المشتركة على المدى البعيد مستوف أيضا ؛

وحيث إن مجلس المنافسة يعتمد في تحديد وظائف كيان اقتصادي مستقل على ثلاثة معايير مجتمعة أولا، أن تتوفر المنشأة على الموارد المالية والبشرية اللازمة لاشتغالها باستقلالية عن الشركات الأم؛ ثانيا ألا يقتصر إحداث هذه المنشأة على إنجاز مشروع واحد ومحدد؛ ثالثا، أن تكون المنشأة المشتركة غير تابعة كليا للشركات الأم من حيث التموين والتسويق ؛

وحيث يستفاد من نتائج البحث أن المنشأة المشتركة تستوفي الشروط المتطلبة لممارسة أنشطتها ككيان اقتصادي مستقل وبشكل دائم، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز المذكورة هي :

• الشركات المؤسسة :

- شركة « ZF Friedrichshafen AG» وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون الألماني، يقع مقرها الاجتماعي بألمانيا، و المسجلة في سجل الشركات تحت عدد HRB 630206، وتنشط في مجال أنظمة سيارات الركاب والمركبات التجارية والتكنولوجيا الصناعية التي تمكن الجيل القادم من التنقل، وليس لها أي تواجد مباشر في السوق المغربية ؛

- شركة «KPIT Technologies Limited» وهي شركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة للقانون الهندي، يوجد مقرها الاجتماعي بالهند، وتنشط في مجال البرامج وتطويرها ودمجها، وتقديم حلول تطوير ودمج برمجية مضمنة عبر مجالات التنقل الرئيسية ؛

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، يندرج في إطار استراتيجية الشركتين لتطوير وتسويق منصة للدمج يمكن من خلالها للتطبيقات البرمجية للأنظمة الفردية المركبة التواصل بشكل أفضل مع بعضها البعض ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق البرمجيات المدمجة المستعملة في قطاع صناعة السيارات دون الحاجة إلى تقسيم أدق بالنظر إلى طبيعة العملية من حيث آثارها على المنافسة ؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، ونظرا لخصائص العرض والطلب، فإن تحديد هذه السوق يبقى ذا بعد دولي، إلا أنه ونظرا لكون هذه السوق المرجعية لن تتأثر بالعملية فإن تحديد نطاقها الجغرافي يمكن أن يبقى مفتوحا ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في السوق الوطنية للبرمجيات المدمجة المستعملة في قطاع صناعة السيارات، نظرا لعدم وجود أي ترابط أفقي أو عمودي ما بين أطراف عملية التركيز، كون الشركات المؤسسة لا تنشط بصفة مباشرة أو غير مباشرة في هذه السوق المعنية بالمغرب ، وبالتالي فإنجاز هذه العملية لن يترتب عنه أي تغيير في بنية السوق أو أي تراكم لحصص الأطراف في هذه الأخيرة من شأنه خلق وضع مهيمن داخلها، ونظرا أيضا لانعدام حصص السوق المنشأة المشتركة في هذه السوق المعنية بالعملية داخل هذه السوق باعتبارها فاعلا جديدا ، في ظل تعدد الشركات المنافسة داخلها ؛

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير أفقي أو عمودي أو تكتلي على المنافسة في السوق المعنية أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 128/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 17 من ذي الحجة 1444 (6 يوليو 2023)، المتعلق بإحداث منشأة مشتركة بين كل من شركة « ZF Friedrichshafen AG» وشركة KPIT» «Technologies Limited يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بإحداث منشأة مشتركة خاضعة للقانون المغربي، تمتلكها كل من شركة ZF» «Friedrichshafen AG وشركة «KPIT Technologies Limited».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة المذكور خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 من ربيع الأول 1445 (27 سبتمبر 2023) طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، برئاسة السيد عبد الغني أسنينة، وعضوية السيدين بنيوسف الصابوني والعيد محسوسي.

الإمضاءات :

عبد الغني أسنينة.

بنيوسف الصابوني. العيد محسوسي.